OPEN ACCESS
Received: 09 -10 -2024
Accepted: 19- 01-2025

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The Effect of the Factor Between Extension and Loss

Dr. Madyan Awad Al-Rashidi *
malrasheedi@ut.edu.sa

Abstract

This research examines the impact of the grammatical factor from a new perspective, focusing on the concepts of extension and loss. It identifies structural aspects that enable the factor's extension and explores conditions and reasons that hinder its operation. The study aims to clarify how the grammatical factor extends its influence, identify structural cases that facilitate this extension, and uncover the primary reasons for the loss of the factor's effect, even when structural conditions do not prevent its extension. The research is organized into an introduction and three sections. The first section explores the concept of the grammatical factor's effect, the second investigates the manifestations and nature of its extension, and the third examines the loss of the factor's effect within various structures. Key findings indicate that the grammatical factor produces a syntactic effect represented by grammatical markers. The study also identifies key reasons for the loss of the factor's influence, including lengthy speech, conjunction by illusion, and proximity attraction. These insights contribute to a deeper understanding of the dynamics governing grammatical structures and their variability.

Keywords: Grammatical Factor, Syntax, Linguistic Structure, Arabic Grammar.

* Assistant Professor of Linguistics, Department of Basic Sciences, Al-Wajh University College, Tabuk University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Rashidi, M. A. (2025). The Effect of the Factor Between Extension and Loss, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(1): 487 -502.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2024/10/09م
تاريخ القبول: 2025/01/19م

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

أثر العامل بين الامتداد والضياع

د. مضيان عواد الرشيدي *
malrasheedi@ut.edu.sa

الملخص:

يتناول هذا البحث الحديث عن الأثر الذي يتركه العامل النحوي، ولكن من وجهة نظر جديدة، وهي فكرة الامتداد والضياع، إذ إن هناك مجموعة من المظاهر التركيبية تسمح لعمل العامل بالامتداد، وفي الوقت نفسه هناك مجموعة من الظروف التركيبية والأسباب التي تعيق امتداد عمل العامل، وبناء عليه فقد هدف البحث إلى توضيح فكرة امتداد عمل العامل النحوي، وبيان الحالات التركيبية التي تسمح له بالامتداد، ويهدف إلى الكشف عن أبرز الأسباب التي تفضي إلى ضياع عمل العامل على الرغم من وجود الحالة التركيبية التي لا تمنع من امتداده. وينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة أقسام، تناول الأول الحديث عن بيان مفهوم أثر العامل، في حين تناول الثاني الحديث عن مظاهر امتداد عمل العامل وطبيعة هذا الامتداد، في حين تناول الثالث الحديث عن ضياع أثر العامل ضمن التراكيب المختلفة. وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج من أبرزها أن الأثر الذي يخلفه العامل إنما هو أثر إعرابي تركيبي يتمثل في العلامة الإعرابية، وأن أسباب ضياع العمل تتمثل في طول الكلام، والعطف على التوهم، والجر بالمجاورة.

الكلمات المفتاحية: العامل النحوي، الإعراب، التركيب اللغوي، النحو العربي.

* أستاذ اللغويات المساعد، قسم العلوم الأساسية، الكلية الجامعية بالوجه، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الرشيدي، م. ع. (2025). أثر العامل بين الامتداد والضياع، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(1): 487-502.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

اهتمّ النحويون في تراثنا اللغوي العربي الطويل بتفسير العلامات الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلم، وبيان السبب الذي لأجله جاءت هذه الكلمة مرفوعة، وتلك منصوبة، وثالثة مجرورة، وهكذا، فخرجوا بما يشبه النظرية ألا وهي فكرة العامل، إذ تشير هذه الفكرة إلى أن أي علامة إعرابية تظهر في أواخر الكلم إنما هي بسبب محدِث أحدثها، وعامل أوجدها، من هنا انطلقوا في تفسير كثير من المظاهر اللغوية، وبيان العوامل وأنواعها وطبيعتها والعمل المنوط بها.

غير أنهم وجدوا بعض الشواهد المسموعة عن العرب قد انحرفت عن فكرة العامل، وابتعدت عن طبيعتها، فضاع العمل، فما كان منهم إلا أن قاموا بتأويل تلك الشواهد، ونعتها بالشذوذ؛ وذلك لأن ما يشتمل عليه الشاهد لا يتوافق ألبتة مع فكرة العامل، من هنا جعلوها من قبيل الشذوذ، أو فسّروها بتفسيرات أخرى.

وبناء على ما تقدم فقد جاء هذا البحث يكشف عن بعض مظاهر التركيب اللغوي المعتمدة على العامل، وذلك ببيان الحالات التي يمتد فيها عمل العامل، والحالات الأخرى التي يضيع فيها ذلك العمل، عبر مجموعة من النماذج التطبيقية.

وتظهر أهمية هذا البحث في أنه يقدّم تفسيرًا لغويًا منطقيًا لبعض الشواهد التي وُصِفت بالشذوذ في نحونا العربي من جهة، ويبيّن بعضًا من طبيعة العوامل التركيبية النحوية، وكيف أن عملها يمتدّ لسبب من الأسباب وفي الوقت نفسه تفضي بعض الأسباب إلى ضياع ذلك العمل.

ويحاول البحث أن يجيب عن مجموعة من الأسئلة وهي كما يأتي:

1. ما المقصود بأثر العامل؟
2. كيف يمتدّ عمل العامل في النحو؟
3. ما الحالات التركيبية التي تسمح لعمل العامل بالامتداد؟
4. كيف يضيع عمل العامل؟
5. ما الحالات التركيبية التي تفضي إلى ضياع عمل العامل؟

ويهدف هذا البحث إلى توضيح فكرة امتداد عمل العامل النحوي، وبيان الحالات التركيبية التي تسمح له بالامتداد، ويهدف إلى الكشف عن أبرز الأسباب التي تفضي إلى ضياع عمل العامل على الرغم من وجود الحالة التركيبية التي لا تمنع من امتداده.

ويسير البحث وفقًا لخطوات المنهج الوصفي التحليلي بدءًا من بيان الفكرة وتوضيحها، ومن ثم جمع المادة اللغوية والشواهد التطبيقية من مظانها، ومن ثم تطبيق فكرة البحث، للوصول في النهاية إلى النتائج.

ولم أعثر على دراسة سابقة تناولت الحديث بشكل منفصل عن امتداد عمل العامل من جهة، وضياع هذا العمل لسبب من الأسباب، غير أن الدراسات التي تناولت فكرة العامل وطبيعته كثيرة، ومتنوعة، وأنّ الدراسات التي تناولت فكرة الشذوذ في الشواهد النحوية كثيرة أيضا، ولا شك أن البحث يستفيد منها، ومن بين هذه الدراسات:

دراسة يحيى عبابنة عام 2019م، بعنوان: التركيب الانفعالي بين القواعد النحوية والقيود الدلالية، وقد تناولت هذه الدراسة الحديث عن بعض المظاهر الدلالية التي تتحكم ببعض التراكيب، مع الأخذ بعين الاعتبار تفسيرها لبعض الشواهد التي عُدَّت من قبيل الشذوذ أو الضرورة الشعرية، وهو ما يتناسب مع موضوع البحث الحالي، مع اختلاف في طبيعة التطبيق بينهما.

دراسة إبراهيم الحندود عام: 2001م، بعنوان: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، وهي دراسة تتحدث في الضرورة الشعرية ولكن من وجهة نظر النحويين لا من وجهة نظر النقاد.

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة في أنها تتحدث في بعض الشواهد التي توصف بالضرورة والشذوذ، وهو أحد التفسيرات التي فُسِّرت بها شواهد كثيرة في العربية، ومن بينها بعض شواهد هذا البحث، مما يعني تميّز هذا البحث عن الدراسة السابقة في أنه يتحدث عن طبيعة التوجيه التركيبي المناسب، لا في ضرورة شعرية.

دراسة حمزة عبد الله النشرتي عام 1985م، بعنوان: الرابط وأثره في التراكيب في العربية، إذ تحدثت الدراسة في أثر الروابط التي تربط أجزاء الكلام في العربية، ومن ذلك حديثه في العطف، باعتبار أن العطف أحد المرتكزات التي قام عليها هذا البحث، فهو سبب لامتداد أثر العامل.

غير أن البحث الحالي يختلف عن الدراسة السابقة في أنه يتحدث عن أثر العطف في نقل عمل العامل، وليس في الجوانب الدلاليّة كافّةً، وبيان دور العطف في ذلك، وتطرّق لضياع هذا العمل لسبب من الأسباب وهو ما لم تذكره الدراسة السابقة.

دراسة محمد حماسة عبد اللطيف عام 1983م، بعنوان: العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، وتلتقي هذه الدراسة مع البحث الحالي في أنها تتحدث في طبيعة الإعراب، والعلامات الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلم، وهو ما يرتبط أساسًا بفكرة أثر العامل التي نحن بصدد الحديث فيها.

وينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة أقسام، تناول الأول الحديث في بيان مفهوم أثر العامل، في حين تناول الثاني الحديث في مظاهر امتداد عمل العامل وطبيعة هذا الامتداد، في حين تناول الثالث الحديث في ضياع أثر العامل ضمن التراكيب المختلفة.

أولًا: مفهوم أثر العامل

اعتمد النحويّون قديمًا في تفسيرهم لتغير العلامة الإعرابية على ما يشبه النظرية في مفهومنا اللغوي الحديث، ألا وهي نظرية العامل، إذ تمكنوا من خلال هذه النظرية من تفسير الحالات الإعرابية المختلفة، وتوضيح سبب وجود حركة إعرابية ما، كل ذلك تبعًا لفكرة العامل النحوي عمومًا.

ويُقصد بالعامل النحوي "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (الجرجاني، 1983، ص 145)، وبهذا قال المناوي (1990) كذلك (ص 233).

ويقول السيوطي (2004) في بيان معناه: "مَا بِهِ يتقوم الْمَعْنى الْمُقْتَضِي للإعراب" (ص 81).

بمعنى أن المقصود بالعامل ذلك العنصر الذي يُوجب حضور علامة إعرابية بعينها ضمن الحالات التركيبية المتنوعة، فوجود الفتحة مثلًا في آخر الاسم تستوجب وجود عامل أوجدها، سواء أكان ذلك العامل مُتلفظًا به أم لا، فالعامل عنصر تأويلي يُستفاد منه في تفسير حضور الحركات ضمن التراكيب المختلفة.

وفكرة العامل هذه دفعت النحويّين المعاصرين إلى تسميتها بنظرية العامل، وهي النظرية النحوية القديمة التي يمكن من خلالها تفسير الحالات الإعرابية المختلفة، وتوضيح سبب وجود بعض الحركات دون بعضها الآخر في تركيبٍ ما، اعتمدت عند النحويّين القدماء على بيان رافع المرفوع، وناصب المنصوب، وجار المجرور، وجازم المجزوم، فكل عامل له دوره في التركيب رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، سواء أكان العامل لفظيًا أم معنويًا، إذ لجأ النحويّون ولا سيّما نحويّو البصرة في الاعتماد على فكرة العامل عند تفسير التراكيب النحوية المختلفة (الملك المؤيد، 2000: 39/1).

يقول عباس حسن موضحًا براعة النحويّين في ابتكار هذه النظرية: " والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكياء، بارعون فيما قرروه بشأن "نظرية العامل"، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها" (حسن، د.ت: 73/1).

وقد اتخذت نظرية العامل عند النحويّين العرب مظهرًا فلسفيًا دفعهم إلى تمحّل بعض التأويلات، والمبالغة في توظيف العوامل والحديث فيها، حتى أفضى ذلك إلى صعوبة في بعض المسائل النحوية، وعدم وضوح في تفسيرات بعض المعمولات وحضور بعض التفصيلات وكتابة المصنفات التي تتحدث في العوامل، كل ذلك ناشئ من مبالغتهم في الحديث في العوامل، مما أفضى في نهاية المطاف إلى صعوبة تلقّي هذه النظرية، وشعور الدارس للنحو العربي بصعوبته تبعًا لوجود هذه النظرية، مما دفع ابن مضاء القرطبي إلى الحديث في تسهيل النحو، وبيان أن أحد المظاهر التي يمكن معها تسهيل النحو هي إلغاء نظرية العامل، أو تغييرها بصورة أكثر سهولة ويسر (عمر، 2003، ص147، 159).

وأيًا يكن الأمر بالنسبة لنظرية العامل، فنحن لسنا بصدد تفنيدها، ولا بصدد نفيها أو إثباتها، فضلا عن أن فكرة العامل والعمل بحد ذاتها فكرة أساسية في النحو العربي، ولا يمكن التغاضي عنها في تفسير المظاهر التركيبية المختلفة، وبيان العلامات الإعرابية المتنوعة، فإنها بصفة عامة مرتبطة بعمل العامل، ومتعلقة بطبيعة حضور ذلك العمل، فنظرية العامل وسيلة تفسيرية استعان بها النحويّون قديمًا لتفسير تنوّع العلامات الإعرابية في نهاية الأسماء والأفعال المعربة، وهذا التفسير اعتمد في جملته على هذه النظرية؛ لذا لا يمكن التغاضي عنها عند الحديث في التراكيب النحوية المختلفة.

أما أثر العامل فهو ما يتركه من علامة إعرابية في ما يليه من مكونات التركيب، بمعنى أن الضمة لا بد من وجود عامل أوجدها، وكذلك الفتحة والكسرة، فالأثر الذي يتركه العامل متمثل في العلامة الإعرابية الحاضرة في آخر الكلمة (الشاطبي، 2007: 286/5).

وإذا لم يظهر أثر ذلك العامل في العنصر التركيبي فإن النحويّين يطلقون عليه مصطلح "موضع رفع أو نصب...إلخ، فإن عدم ظهور الأثر المترتب على العامل يجعله في موضع إعرابي، وهو ما يحصل مع المبنيات، فإنها تكون مبنية على كذا في موضع كذا، وإنما وُصِفت بذلك لأن أثر العامل غير ظاهر فيها (ابن الوراق، 1999، ص241).

ومن الأمور التي أشار إليها النحويّون فيما يخص أثر العامل النحوي ما يرتبط بتغير ذلك الأثر واختلافه، فإذا كان أثر العامل الفتحة في الكلمة التي تليه، فإن هذه الفتحة –الأثر- لا تتغير عن حالها إلا بمجيء عامل آخر يغيرها، أي لا يتغير أثر العامل إلا بعامل آخر (الأزهري، 2000: 357/2).

غير أن العربية تشتمل على قدر كبير من الشواهد التي لم تخضع لفكرة العامل، وإنما جاء فيها التركيب مغايرًا لما عليه المتوقع، فما كان من النحويّين إلا أن وجّهوا مثل هذه التراكيب على أنها من قبيل الشذوذ أو الضرورة الشعرية التي يحتاجها الشاعر لتمام الوزن أو تمام القافية (الحندود، 2001، ص395، الجغيمان، 2014، الدوغان، 2022، العبداللطيف، 2024).

وتنقسم العوامل إلى لفظية ومعنوية، يقول الغلاييني فيها: " والعواملُ هي الفعلُ وشِبهُه، والأدواتُ التي تنصبُ المُضارع أو تجزمُهُ، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، والأحرفُ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجرّ، والمُضافُ، والمبتدأ. وقد سبقَ الكلامُ عليها، إلا شِبهَ الفعل، فسيأتي الكلامُ عليه. وهي قسمان: لفظيّةٌ ومعنويَّةٌ. فالعاملُ اللفظيّ: هوَ المؤثرُ الملفوظُ، كالذي ذكرناه. والعاملُ المعنوي: هو تَجرُّدُ الاسم والمضارعِ من مؤثرٍ فيهما ملفوظٍ. والتجرُّدُ هو من عوامل الرفع. (فتجرّدُ المبتدأ من عامل لفظي كان سبب رفعه. وتجرّدُ المضارع من عوامل النصب والجزم كان سببَ رفعه أيضًا.

فالتجرّد: هو عدم ذكر العامل. وهو سبب معنوي في رفعه ما تجرّد من عامل لفظي، كالمبتدأ والمضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم)" (الغلاييني، 1993: 274/3).

ومن خلال ما سبق يظهر أن المقصود بأثر العامل تلك العلامة الإعرابية اللفظية التي تظهر في أواخر الأسماء أو الأفعال المعربة –المضارع- وتكون ناشئة عن عامل لفظي أو معنوي، إذ يُتلفَّظ بها تبعًا لطبيعة عمل كل عامل من هذه العوامل، فالأثر الذي يتركه العامل أثر لفظي، متمثل في العلامة الإعرابية، أما إذا لم تظهر تلك العلامة بسبب البناء أو الحكاية أو غير ذلك، فإن الكلمة تكون في موضع كذا من الإعراب، فيكون الأثر الإعرابي غير ظاهر.

وترتكز فكرة هذا البحث على وجود بعض المظاهر الاستعمالية المسموعة عن العرب التي بدا فيها عمل العامل ممتدًا من اسم لآخر، ومن كلمة لأخرى، إذ لم يكتفِ العامل الواحد بالعمل في كلمة واحدة، وإنما امتدّ ذلك العمل، ونجد بعض المظاهر الاستعمالية قد اشتملت على ضياع العمل بسبب طول الكلام أو المجاورة أو التوهم، إذ ضاع العمل النحوي للعامل واختفى أثره، فجاء هذا البحث ليتناول الحديث عن الأثر الذي يتركه العامل النحوي بين الامتداد والضياع.

ثانيًا: امتداد أثر العامل:

تبيّن فيما سبق المقصود بأثر العامل، وهو ما يختص بالعلامة الإعرابية الدالة على الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة، وهو ما يعد أثرًا ملموسًا لهذا العامل، فالحركة الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلم إنما هي أثر للعامل الذي جاء بها، سواء أكان ذلك العامل لفظيًا أم معنويًا.

ومن الشواهد القرآنية على امتداد عمل العامل في حالة الرفع ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١١٢﴾ [التوبة: 112].

إذ يظهر امتداد عمل عامل الرفع في هذه الآية الكريمة من خلال اشتمال الألفاظ المتتالية على حالة الرفع، وهي حالة ممتدة من المبتدأ، وهو عامل الابتداء.

وقد أشار النحويّون لهذه الآية الكريمة على أنها تشتمل على واو الثمانية، إذ بعد أن وصف المؤمنين بكل هذه الأوصاف جاء بالواو في قوله: والناهون عن المنكر والحافظون، فهذه الواو تسمى واو الثمانية، باعتبار أن العدد قد تم عند سبعة (المرادي، 1992، ص167).

ويبين النحويّون الفائدة الدلالية من عدم كون الواو فاصلة بين هذه الصفات، إذ لم يقل سبحانه: التائبون والعابدون وهكذا، بل جاء الكلام بغير واو، والمقصود من ذلك أن هذه الصفات تامة مستمرة، لا تفيد معنى التغاير، فإذا كان المعنى لا يُراد به التغاير لم تفصل الواو بين مجموعة الصفات (العلائي، 1990، ص 140).

لقد امتد عمل عامل الرفع في هذه الآية الكريمة، فانتقلت حالة الرفع من عنصر تركيبي إلى عنصر تركيبي آخر، وكأن كل لفظة تنقل لأختها عمل العامل، وتمنحها الحالة الإعرابية التي تختص بها، مما يترتب عليه حضور فكرة امتداد عمل العامل ضمن مكونات التركيب اللغوي السابق.

وفي نموذج آخر يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦﴾ [البروج: 14-16].

إذ ظهر تتابع الأخبار في الآية الكريمة، فقوله: وهو، ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، أما: الغفورُ، الودودُ، ذو العرشِ، المجيدُ، فعالٌ، فكلها أخبار توالت لمبتدأ واحد.

إذ جاءت الأخبار المتتالية في تركيب الآية القرآنية لترتبط بمبتدأ واحد، ويكون هذا المبتدأ هو الركن الإسنادي الذي تعتمد عليه الجملة، ومن هنا كانت الآية شاهدا على تعدد الأخبار (الزمخشري، 1993، ص46).

يقول ابن يعيش في دلالة تعدد الأخبار: " واعلمْ أنك إذا أخبرتَ بخبرَيْن فصاعدًا، كان العائدُ على المخبَر عنه راجعًا من مجموع الجزءَيْن، والمرادُ العائدُ المستقِلُّ به جميعُ الخبر، وذلك إنّما يعود من مجموعِ الاسمَيْن؛ فأمّا كلّ واحد منهما على الانفراد، ففيه ضميرٌ يعود إليه لا محالةَ من حيث كان راجعًا إلى معنى الفعل، فيعود من كل واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضمير من الصفة إلى الموصوف، والظرفِ إلى المظروف؛ فأمّا عَوْدُ الضمير من الخبر المستقلِّ به إلى المبتدأ، فإنّما يكون من المجموع سواءٌ كان الخبران ضِدَّيْن أم لم يكونا" (ابن يعيش، 2001: 250/1).

وتبعًا لما تقدم يظهر امتداد عامل الرفع في النموذج القرآني السابق، من حيث انتقل رافع الخبر من الخبر الأول إلى الثاني إلى الثالث وهكذا، وقد حافظ على أثره عبر علامة الرفع، مما يعني أن ذلك الأثر قادر على الامتداد عبر تراكيب الكلام حتّى إن اشتمل التركيب على فاصل يُضعف العمل، مثل قوله: ذو العرشِ، فقد فصل المضاف إليه بين الخبرين، إلا أن ذلك لم يُضيّع عمل العامل في هذه الحالة.

ويمتد أثر العوامل عبر تراكيب الكلام ضمن مظاهر متنوعة، منها ما يختص بالعطف مثلًا، ومنها ما يختص بتركيب بعينه، ومن مظاهر أثر العامل المباشرة ضمن أسلوب العطف ما نجده من توالي المعطوفات، كقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾[الأحزاب: 35].

عند النظر في هذه الآية الكريمة نجد أن عمل "إنّ" قد امتدّ من لفظ لآخر، وذلك باعتبارها عاملَ نصبٍ في التركيب اللغوي فقد امتدّ عمل العامل من لفظ لآخر، وكان الرابط بينها جميعًا حرف العطف الذي تمكن من نقل العمل النحوي من عنصر تركيبي لآخر، وهي فكرة مرتبطة بمعنى العطف نفسه، فهو إتباع الثاني للأول في علامته الإعرابية، وذلك عبر حرف من حروفه العشرة (ابن السراج، د.ت: 55/2).

بمعنى أن وظيفة العطف لا تقف عند حدود ربط الألفاظ ببعضها، والجمل بغيرها، إنما تتعدى ذلك ليصبح العطف وسيلة لامتداد الأثر التركيبي المرتبط بالعامل النحوي، ولا تقف الأمور عند حدود الدلالة حسبُ (النشرتي، 1985، ص 136).

ويظهر امتداد هذا العمل على الرغم من وجود فواصل تركيبية أخرى، وذلك في الآية السابقة، إذ قال سبحانه: والحافظينَ فروجَهم والحافظات، والذاكرين الله كثيرًا والذاكراتِ"، وتداخل عمل العطف المرتبط بـ "إنّ" أصالةً بعمل اسم الفاعل، فكلمة "الحافظين" نصبت "فروجَهم" وكلمة "الذاكرين" نصبت لفظ الجلالة "الله"، و"كثيرًا"، وعلى الرغم من ذلك عاد التركيب لأصالته بنصب "الحافظاتِ، والذاكراتِ" فقد عاد الكلام إلى أصله.

وتتمة الكلام في قوله: والحافظين فروجهم والحافظات، أن يقال: والحافظات فروجهنّ، كما أن تتمة الكلام في قوله: والذاكرين اللهَ كثيرًا والذاكرات، هو: والذاكراتِ اللهَ كثيرًا، فاستغنى بذكر الأول عن ذكر الثاني، لدلالة الكلام عليه، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: "فلم يُعْمِل الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه" (سيبويه، 1988: 74/1)، فإن الحذف هو الحاضر فيما أبقى العربُ من كلامهم إذا كان التركيب دالًا على المعنى (المبرد، د.ت: 112/3).

ولا يعني حذف المفعول به من التركيب أن الفاعل محذوف كذلك، وذلك في قوله: والحافظاتِ.... والذاكراتِ، فالفاعل موجود وإنْ لم يُتَلفظ به، فالتقدير: والحافظاتِ هنّ، والذاكراتِ هنّ، فالفاعل ضمير مستتر، في حين أن المفعول به محذوف ولا تقدير له إلا بما دلّ عليه سياق الكلام (السيرافي، 2008: 360/1).

ويظهر امتداد عمل العامل في النموذج القرآني السابق عبر امتداد عمل "إنّ" وذلك كما يأتي:

إنَّ:.....

الْمُسْلِمِينَ

وَالْمُسْلِمَاتِ

وَالْمُؤْمِنِينَ

وَالْمُؤْمِنَاتِ

وَالْقَانِتِينَ

وَالْقَانِتَاتِ

وَالصَّادِقِينَ

وَالصَّادِقَاتِ

وَالصَّابِرِينَ

وَالصَّابِرَاتِ

وَالْخَاشِعِينَ

وَالْخَاشِعَاتِ

وَالْمُتَصَدِّقِينَ

وَالْمُتَصَدِّقَاتِ

وَالصَّائِمِينَ

وَالصَّائِمَاتِ

وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ

وَالْحَافِظَاتِ

وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا

وَالذَّاكِرَاتِ

وما يهمنا في التركيب السابق ما يظهر من امتداد عمل العامل وهو "إنّ" عبر عناصر التركيب المتتالية، بل برزت قوة هذا الامتداد حتى بوجود عوامل تركيبية أخرى، إذ حافظ التركيب على أثر العامل، واستمر حضوره عبر تراكيب الكلام المختلفة والمتنوعة، مما ترتب عليه بقاء الدلالة مرتبطة بهذا العامل وبدلالته المخصصة.

ومن الشواهد كذلك ما جاء في قوله سبحانه: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ٥﴾ [التحريم: 5].

إذ يظهر امتداد عمل العامل ضمن عدد من العناصر التركيبية التي تظهر في التسطير الآتي:

يبدله أزواجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ

مُسْلِمَاتٍ

مُؤْمِنَاتٍ

قَانِتَاتٍ

تَائِبَاتٍ

عَابِدَاتٍ

سَائِحَاتٍ

ثَيِّبَاتٍ

وَأَبْكَارًا

فإن التركيب في الآية القرآنية الكريمة قد اشتمل على مجموعة من الصفات التي منحتها الآية الكريمة للفظ "أزواجًا" فموضعها النصب كما هو واضح، ومن ثم جاءت هذه الصفات كلها تابعة لـ(أزواجا)، ومن ثم امتدّ عمل هذا العامل بالتبعية الوصفية لهذا التركيب.

ويشير النحويّون إلى أن القرآن الكريم قد فصل بين الصفات بقوله: وأبكارًا"، لأن الصفات السابقة سبعة، وبناء عليه جيء بواو الثمانية، إشعارًا بأن السبعة عدد كامل في هذه الآية الكريمة (المرادي، 1992، ص167.

وقد جيء بهذه الصفات التي تلت قوله: أزواجًا خيرًا منكن" لتفضيل تلك الخيرية التي اتصفت بها تلك الأزواج، وما طبيعتها باعتبار تعدادها ضمن هذا السياق التركيبي (ابن هشام، 1985، ص477).

ويظهر فيما سبق من الشاهد القرآني امتداد عمل عامل النصب فيها، إذ امتدّ عمل "يبدله" باعتبار المفعولية من جهة، والتبعية بالوصف من جهة أخرى، فأخذت الألفاظ حالة النصب حتى انتهى التركيب، في إشارة واضحة إلى استمرارية هذا العامل في العمل، وامتداد أثره عبر هذه الألفاظ والكلمات اللغوية المتتابعة.

ومن الشواهد القرآنية التي ظهر فيها عمل العامل ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾﴾(سورة الحج، آية 26).

فقد ظهر امتداد عمل العامل هاهنا عبر التركيب الآتي:

الطائفين

القائمين

الركعِ

السجودِ

ولقد جاء الترتيب في الآية الكريمة بحسب أولوية العلاقة بالبيت الحرام، فالطائفون أقرب من يكون لهذا البيت العظيم، ومن ثم جاءت رتبة من يتلوهم من القائمين والمصلين (السهيلي، 1992، ص214).

لقد امتدَّ عمل حرف الجر "اللام" في هذا الشاهد القرآني، باعتبار انتقال العلامة الإعرابية بالتبعية للألفاظ التالية لما دخل عليه حرف الجر، غير أن امتداد عمل هذا العامل اختصر التركيب المتتالي من تكرار اللام في كل عنصر تركيبي.

ومن الشواهد على امتداد عمل العامل مع التوكيد، ما جاء في قول العرب: جاءني القومُ أجمعون أكتعون أبصعون، إذ جاء التوكيد ممتداً بعلامته الإعرابية –الرفع- فالألفاظ "أكتعون وأبصعون" مرفوعة بالعامل نفسه الذي رفع "أجمعون" (ابن الوراق، 1999، ص259).

وقد ظهر امتداد عمل العامل في النموذج السابق عبر انتقال علامة الإعراب –الرفع- من لفظ لآخر دون تكرار هذا العامل، بمعنى أن التوكيد أحد الأسباب التي تفضي لامتداد عمل العامل، واستحقاق علامته الإعرابية من خلال مجموعة التراكيب التوكيدية اللاحقة للفظ التوكيد الأول.

وفي ختام هذا المبحث يظهر أن العوامل على اختلافها يمتدّ عملها عبر بعض العناصر التركيبية كتعدد الأخبار والعطف والوصف ونحوها، إذ يحافظ العامل على أثره في أواخر الكلِم، والمتمثل في العلامة الإعرابية، حتّى لو كان هناك فاصل يفصل بين المتعاطفات أو الأخبار المتعددة ونحوها، كالمضاف إليه مثلًا، فإن هذه الفواصل وإنْ كانت موجودة فإن قوة العامل الأول تبقى حاضرة في التركيب، حفاظًا على المعنى والدلالة في أكثر الأحيان.

ثالثًا: ضياع أثر العامل

اشتملت النماذج السابقة على امتداد أثر العامل المنطوق في التركيب اللغوي، إذ انتقلت علامة الرفع من كلمة لأخرى بوجود عامل واحد، ومن خلال أسلوب العطف مثلًا، أو تعدد الأخبار أو ما شابه ذلك، وفي الوقت نفسه اشتملت مجموعة من النماذج المسموعة على ضياع عمل العامل بالرغم من وجود العطف باعتباره ناقلًا للأثر كما هو معهود، إلا أن التوهم مثلًا أو المجاورة، أو طول الكلام أفضت إلى ضياع هذا العمل، وبناء عليه يمكننا أن نقسم مظاهر ضياع عمل العامل إلى ما يأتي:

1. طول الكلام:

يفضي طول التركيب اللغوي، وتوالي المتعاطفات إلى ضياع عمل العامل، ومن النماذج على ذلك ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾(سورة المائدة، آية 69).

إذ يتمثل الشاهد اللغوي في هذه الآية الكريمة بقوله: والصابئون" بالرفع، مع أن هذه الكلمة معطوفة على اسم "إنّ" وموضعه النصب، ومن هنا اختلف التركيب في علامته الإعرابية، وضاع الأثر الإعرابي على الرغم من وجود العامل نفسه.

وقد ناقش النحويّون هذه الآية الكريمة، فذكروا مجموعة من التأويلات في بيان سبب العطف بالرفع، بل صارت هذه المسألة ركيزة لمسألة خلافية تمثلت في جواز العطف بالرفع على اسم "إنّ" قبل مجيء الخبر.

وأوّلَ البصريون هذه الآية الكريمة على التقديم والتأخير، أي كأنه ابتدأ من جديد عند كلمة "والصابئون" فالتقدير: والصابئون كذلك، فأضمر لهم خبرًا مشابهًا للخبر المذكور في الجملة، أما الكوفيون فقد أجازوا العطف بالرفع على موضع اسم "إنّ"، وذلك قبل مجيء الخبر، فيجوز عندهم: إنّ زيدًا وعمروٌ قائمان، لأن العطف في هذا الموضع جاء على موضع إنّ واسمها، وهو الرفع (ابن السراج، د.ت: 253/1).

أما البصريون فقد منعوا العطف بالرفع على اسم "إنّ" قبل مجيء الخبر؛ ذلك "أَن الَّذِي منع من الْمَسْأَلَة الأولى، أَن شَرط مَا يعْمل فِي الِاسْم أَن يعْمل فِي الْخَبَر، فَإِذا قُلْنَا: إِن زيدا قَائِم، فـ (زيد): نصب بـ(إنّ)، وقائم: رفع بـ(إن). وَإِذا قُلْنَا: إِن زيدا وَعَمْرو قائمان، وَجب أَن يرفع (عَمْرو) بِالِابْتِدَاءِ، لِأَنَّهُ عطف على مَوضِع الِابْتِدَاء، وَوَجَب أَن يعْمل فِي خبر عَمْرو الِابْتِدَاء، وَفِي

خبر زيد (إن)، وَقد اجْتمعَا فِي لَفْظَة وَاحِدَة، وَهُوَ قَوْله: قائمان، فَكَانَ يُؤَدِّي إِلَى أَن يعْمل فِي اسْم وَاحِد عاملان، وَهَذَا فَسَاد(ابن الوراق، 1999، ص243).

وعلى الرغم من الحجة السماعية والقياسية التي ذكرها الكوفيون في قياسهم بالإجماع على جواز العطف بالرفع على موضع اسم "لا" النافية للجنس قبل مجيء الخبر، فقد منع أكثر النحويّين ذلك، ومن بينهم البصريون كافة، إذ لا يجوز وقوع عاملين على معمول واحد (الأنباري، 2003: 151/1).

وما يهمنا في هذا الموضع أن كلمة "الصابئون" قد فقدت الأثر التركيبي الذي يتركه العامل في الألفاظ التي تليه، بمعنى أنها فقدت أثر العامل بسبب تتابع الألفاظ وطول الكلام، حيث فُصِل بين العامل "إنّ" والمعمول "الصابئون" بموصولين (الذين) وصلتهما، وهو ما يمثل طولًا نسبيًا في تركيب الجملة، فكأن عمل العامل –وهو إنّ- قد ضعف إلى أن اختفى عند كلمة "الصابئون" فلم يكن له أثر في هذه الكلمة، وضاع عمله.

وهناك موضع آخر نُسِبت قراءته للحجاج بن يوسف، تغيّرت فيه العلامة الإعرابية بسبب طول الكلام، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾(سورة التوبة، آية: 24).

ويتمثل الشاهد في هذه الآية الكريمة بقوله سبحانه: "أحبَّ"، إذ نُقِل عن الحجاج أنه لحن فيها، فقرأها بالرفع وحقها النصب، وهو لحن أشار إليه عيسى بن عمر الثقفي، مُبيّنًا أن طول الكلام هو الذي أنسى الحجاج العامل الذي دخل على الجملة، فجاء بها رفعًا دون إعمال للعامل (الجمحي، د.ت: 13/1).

يمثل النموذج التطبيقي السابق شكلًا من أشكال اللحن الذي وقع فيه الحجاج، وما أفضى به للوقوع في هذا اللحن إنما هو طول الكلام، وبُعْد العامل عن المعمول، فهذا النموذج من قبيل التمثيل على ضياع أثر هذا العامل.

ولقد أشار سعيد الأفغاني (د.ت) إلى هذه الحادثة، فبيَّنَ أن يحيى بن يعمر الليثي هو من ذكر هذا اللحن للحجاج، وأن الحجاج حينما سمع بلحنه هذا ذكر أنه من أشنع اللحن لكونه وقع في كتاب الله سبحانه وتعالى (ص 12).

بمعنى أن ما وقع فيه الحجاج من اللحن في هذه الآية القرآنية الكريمة إنما وقع بسبب طول الكلام، وبُعْد العامل عن معموله، من هنا ضاع العمل، فطول الكلام أحد الأسباب التي تفضي إلى ضياع عمل العامل، وغياب أثره على الرغم من وجود تفضيلات تركيبيّة توصل ذلك العمل، لكنّها لم تمنع من ضياع عمل العامل.

2. المجاورة

يُقصد بالمجاورة أو الجوار مجيء الكلمة مجرورة بسبب مجاورتها لكلمة مجرورة مثلها، كأن تكون توكيدًا أو بدلًا، وأكثر ما تكون في النعت (الكفوي، د.ت، ص331).

وعلى الرغم من اختلاف النحويّين في جواز مجيء الجر بالمجاورة أو الجوار، نجد أن كثيرًا منهم قالوا به وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (1995)، (ص 194).

ومن النماذج المسموعة عن العرب التي ذكرها النحويّون في مصنفاتهم قولهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"، أو: "هذه جحرُ ضبابٍ خربةٍ"، بجر "خرب"، فعلى الرغم من أنها وصف لـ "جحرُ" وحقه الرفع، نجدهم أجروه على الجوار، فصارت الكلمة مجرورة (أبو حيان الأندلسي، 1998: 1913/4).

ويبين ناظر الجيش (1428) أن ما يُجرّ بالمجاورة مقصور على المسموع من كلام العرب، ولا يؤخذ به على اعتبار أنه جائز في الاستعمال العام القياسي، ومنه هذا النموذج الاستعمالي (3329/7).

ولو نظرنا في النموذج السابق المسموع عن العرب لوجدنا أنه قد ضاع عمل العامل وهو عامل الرفع، في قولنا: جحرُ ضبٍّ خربٍ"، إذ الأصل بقاء عمل هذا العامل، إلا أن هذا العمل لم يمتد، والسبب مرتبط بمجيء المرفوع بعد المجرور، فصار مجرورًا بهذه المجاورة، إذ منعت المجاورة امتداد عمل العامل –الرفع- وقصرته على الجزء الأول من التركيب الإضافي، فلم يأتِ النعت بالعلامة الإعرابية التي ترتبط بالعنصر التركيبي الأول "جحرُ" والذي بدا فيه أثر عامل الرفع، مما يعني ضياع عمل هذا العامل بسبب المجاورة، مع التنويه هنا على أن المجاورة لا تفضي بالضرورة إلى ضياع عمل العامل، بل قد تكون سبباً في ضياع العمل في بعض الشواهد المسموعة عن العرب.

3. التوهم

من مظاهر ضياع الأثر الإعرابي للعامل أن يأتي المتكلم بعلامة إعرابية مغايرة لما هو مفترض أن يكون، وذلك بسبب التوهم، كأن يتوهم وجود حرف جر مثلًا، أو نحوه من العوامل.

ومصطلح العطف على التوهم عند النحويين يقابله مصطلح آخر هو: العطف على المعنى، في الدرس القرآني، وذلك على سبيل التأدب انطلاقًا من كون القرآن الكريم كلام الله الذي لا يطاله الوهم، ومن ثم أطلق عليه العلماء مصطلحًا آخر وهو العطف على المعنى (ابن هشام، 1985، ص553).

ومن الشواهد على ذلك ما جاء في قول الأحوص (ابن يعيش، 2001، 447/1):

مَشـائيمُ لَيْسُـوا مُصـلِحين عَشِـيرَةً ولا ناعِـــــبٍ إلَّا ببَـــــيْنٍ غُرابُهـــــا

إذ يظهر الشاهد في هذا البيت بقوله: "ولا ناعبٍ" فعلى الرغم من كون كلمة "ناعب" معطوفة على منصوب، والتقدير: ليسوا مصلحين، ولا ناعبًا، لم يأتِ الشاعر بالكلام على صوابه، بل جر كلمة "ناعب" في البيت السابق على التوهم.

إذ توهم الشاعر دخول الباء في خبر "ليس" وذلك لكثرته في كلام العرب، فحمل الكلام على أنه: ليسوا بمصلحين، بالجر، فعطف الكلام على التوهم (سيبويه، 1988: 306/1).

يقول السيرافي موضحًا هذا التوهم: "وإنما خفض سابق وناعب وليس قبلهما مخفوض، لأنه يجوز أن تقول: لست بمدرك ما مضى، وليسوا بمصلحين، فتقع الباء فيهما ويكثر في موضعهما من خبر ليس الباء، فحملها في الخفض على ما كان يستعمل" (السيرافي، 2008: 201/2).

وتبعًا لما سبق، يظهر أن ما وقع من الشاعر على التوهم قد منع العامل من امتداد عمله من خلال العطف، إذ إن العطف كما أشرنا من قبل هو السبيل الذي يؤتى به لامتداد عمل العامل، فتحوّلت العلامة الإعرابية إلى شكل آخر يخالف ما هو متوقع بسبب هذا التوهم الذي وقع من الشاعر.

ومن الشواهد على ذلك أيضًا ما جاء في قول عمرو بن معد يكرب (ابن يعيش، 2001: 285/4):

دَعْنـــي فَأَذهـــبَ جَانِبَـــا يَوْمًـــــا وَأَكْفِـــــكَ جَانِبَـــــا

فالشاهد في هذا البيت أنه توهم عدم الفاء في "فأذهبَ" فما كان منه إلا أن جاء بـ "أكفِكَ" مجزومًا وكأنه معطوف على مجزوم، والصواب أنه معطوف على منصوب، فكان حقه النصب، فقد منع هذا التوهم امتداد عمل العامل المتمثل بفاء السببية.

وعلى الرغم من أن أكثر النحويين على أن الشاعر قد جزم الفعل على توهم عدم الفاء في الفعل "أذهب"، حاول ابن الحاجب (1989) توجيه المعنى بما يتناسب مع عطف "أكفِك" على "دعني" وليس على "أذهب" المنصوب، فقال: "يجوز أن

يكون المعنى: اتركني أتصرف فأذهب إلى جهة فأكفيك جانبا تحتاج إلى كفايته بتصرفي وذهابي. ويجوز أن يريد: دعني يوما وأكفك جانبا يوما، أي: إذا تصرفت لنفسي يوما كفيتك جهة تخشاها يوما آخر. وموضع الاستشهاد والإعراب واضح" (441/1).

ومهما يكن من أمر فإنه يظهر أن الشاعر قد أبطل عمل الفاء الداخلة على "أذهب" وهو النصب، وأتى بالكلام وكأن العامل لا يعمل، بمعنى أن عمل الفاء في هذا التركيب اللغوي قد ضاع، وبقي التركيب وكأنه لا يشتمل على وجود هذا العامل.

وفي ختام هذا المبحث يظهر أنه ثمة بعض المواضع التي يضيع فيها عمل العامل على الرغم من وجود وسيلة لامتداد هذا العمل، غير أن المتكلم لا يأبه بهذه الوسيلة، ويُبطل هذا الامتداد، فيعود تركيب الكلام مشتملًا على حالة إعرابية أساسية كما لو أن العامل ليس موجودًا.

إن أبرز الأسباب التي تفضي إلى ضياع عمل العامل تتمثل في ثلاثة وهي: طول الكلام، إذ ينسى المتكلم وجود العامل الذي ابتدأ به الكلام، أو يُضعف عمله بسبب طول التركيب، والثاني ويتمثل في المجاورة، ويكثر هذا السبب في حالة الجر، وذلك أن جماعة من النحويين يوسعون دائرة الإعراب على الجوار، ولا يعدونه خاصًا بحالة الجر، من ذلك جزم جواب الشرط بمجاورة فعل الشرط (العكبري، 1995: 51/2-52)، إذ إن مجاورة المرفوع أو المنصوب للمجرور يدفع المتكلم لجر النعت الذي حقه الرفع مثلًا، بسبب مجاورته لكلمة مجرورة تؤثر فيه، أما الثالث فهو التوهم، إذ يعطف المتكلم أحد عناصر التركيب على عنصر غير موجود، وإنما يتوهم وجوده لكثرة استعماله في مثل هذا التركيب، كالعطف على خبر "ليس" بالجر وهو ليس مجرورًا، والسبب عائد لكثرة جرّ خبرها بالباء، فيتوهم المتكلم أن الباء موجودة، فيعطف بالجر كما لو أنها كذلك.

النتائج:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وهي على النحو الآتي:

يُقصد بأثر العامل تلك العلامة الإعرابية التي تظهر في آخر الكلم، وهي التي تشير للموقع الإعرابي لتلك الكلمة، فهذا هو الأثر التركيبي الذي يتركه العامل ضمن عناصر تركيب الكلام.

يُتوصَّل إلى امتداد عمل العامل في العربية بواحد من أربعة مواقع إعرابية، هي: العطف، والنعت، والتوكيد، وتعدد الخبر، فإن العطف له القدرة على نقل الحالة الإعرابية من السابق إلى اللاحق، وكذلك النعت، ويمكن أن يتوصل إلى هذا الامتداد من خلال التوكيد بوصفه من التوابع، أما الخبر فيمتد عمل العامل في حالة تعدد الخبر، باعتبار أن عامل الرفع في الأخبار المتعددة واحد.

يمتدّ عمل العوامل المختلفة عبر بعض العناصر التركيبية كتعدد الأخبار والعطف والوصف ونحوها، فيحافظ العامل على أثره في آخر الكلام، والمتمثل في العلامة الإعرابية، حتّى لو كان هناك فاصل يفصل بين المتعاطفات أو الأخبار المتعددة ونحوها، كالمضاف إليه مثلًا، فإن هذه الفواصل وإنْ كانت موجودة فإن قوة العامل الأول تبقى حاضرة في التركيب، حفاظًا على المعنى والدلالة في أكثر الأحيان.

ثمة بعض المواضع التي يضيع فيها عمل العامل على الرغم من وجود وسيلة لامتداد هذا العمل كالعطف مثلًا، غير أن المتكلم لا يأبه بهذه الوسيلة، ويُبطل هذا الامتداد، فيعود تركيب الكلام مشتملًا على حالة إعرابية أساسية كما لو أن العامل ليس موجودًا.

إن أبرز الأسباب التي تفضي إلى ضياع عمل العامل ثلاثة، هي: طول الكلام، إذ ينسى المتكلم وجود العامل الذي ابتدأ به الكلام، أو يضعف عمله بسبب طول التركيب، والثاني ويتمثل في المجاورة، ويختص هذا السبب بحالة الجر، إذ إن مجاورة المرفوع أو المنصوب للمجرور يدفع المتكلم لجر النعت الذي حقه الرفع مثلًا، بسبب مجاورته لكلمة مجرورة تؤثر فيه، أما

الثالث فهو التوهم، إذ يعطف المتكلم أحد عناصر التركيب على عنصر غير موجود، وإنما يتوهم وجوده لكثرة استعماله في مثل هذا التركيب، كالعطف على خبر "ليس" بالجر وهو ليس مجرورًا، والسبب عائد لكثرة جرّ خبرها بالباء، فيتوهم المتكلم أن الباء موجودة، فيعطف بالجر كما لو أنها كذلك.

المراجع

الأزهري، خ. ب. ع. (2000). *شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح* (محمد باسل عيون السود، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتب العلمية.

الأفغاني، سعيد. (د. ت). *من تاريخ النحو العربي*، مكتبة الفلاح.

الأنباري، ع. ب. م. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق؛ ط.1)، المكتبة العصرية.

الجرجاني، ع. ب. م. (1983). *التعريفات* (ط.1). دار الكتب العلمية.

الجغيمان م. ب. ع. ب. م. (2024). التآزر بين النّظام النّحويّ والنّسج الشّعريّ في شعر ابن مشرف الأحسائي. *مجلة الآداب*، *12* (4)، 215–234. https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2213

الجمحي، م. ب. س. (د. ت). *طبقات فحول الشعراء* (محمود محمد شاكر، تحقيق)، دار المدني.

ابن الحاجب، ع. ب. ع. (1989). *أمالي ابن الحاجب* (فخر سالم سليمان قدارة، تحقيق؛ ط.1)، دار الجيل، ودار عمار.

حسن، ع. (د.ت). *النحو الوافي*، (ط. 15)، دار المعارف.

الحندود، إ. ب. ص. (2001). الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، *مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة*، (111)، 1-80.

أبو حيان الأندلسي، م. ب. ي. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (رجب عثمان محمد، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة الخانجي.

الدوغان م. ب. ع. ب. ع. (2022). الضرورة الشعرية بين السيرافي والقيرواني دراسة موازنة. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، (15)، 272–307. https://doi.org/10.53286/arts.v1i15.890

الزمخشري، م. ب. ع. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*، (علي بو ملحم، تحقيق؛ ط.1)، بيروت- لبنان: مكتبة الهلال.

ابن السراج، م. ب. ا. (د. ت). *الأصول في النحو* (عبد الحسين الفتلي، تحقيق)، مؤسسة الرسالة.

السهيلي، ع. ب. ع. (1992). *نتائج الفكر في النحو* (ط.1). دار الكتب العلمية.

سيبويه، ع. ب. ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.3)، مكتبة الخانجي.

السيرافي، ا. ب. ع. (2008). *شرح كتاب سيبويه* (أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتب العلمية.

السيوطي، ج. ا. ع. (2004). *معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم* (محمد إبراهيم عبادة، تحقيق)، مكتبة الآداب.

الشاطبي، إ. ب. م. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* (ط.1). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

العبداللطيف، ع. (2024). الانتهاكات العروضية والقفوية في شعر إيليا أبي ماضي: دراسة أسلوبية. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *6*(4)، 355–378. https://doi.org/10.53286/arts.v6i4.2188

العكبري، ع. ب. ا. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (عبد الإله النبهاني، تحقيق؛ ط.1)، دار الفكر.

العلائي، ص. أ. س. (1990م). *الفصول المفيدة في الواو المزيدة* (حسن موسى الشاعر، تحقيق؛ ط.1)، دار البشير.

عمر، أ. م. (2003). *البحث اللغوي عند العرب* (ط.8). دار عالم الكتب، القاهرة.

الغلاييني، م. (1993). *جامع الدروس العربية* (ط. 28). لبنان: المكتبة العصرية.

الفراهيدي، ا. ب. أ. (1995). *الجمل في النحو* (فخر الدين قباوة، تحقيق؛ ط.5)، دار الكتب العلمية.

الكفوي، أ. ا. (د.ت). *الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية* (عدنان درويش ومحمد المصري، تحقيق)، مؤسسة الرسالة.

المبرد، م. ب. ي. (د.ت). *المقتضب* (محمد عبد الخالق عضيمة، تحقيق)، دار عالم الكتب.

المرادي، ح. ب. ق. (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني* (فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتب العلمية.

الملك المؤيد، إ. ب. ع. (2000). *الكناش في فني النحو والصرف* (رياض حسن الخوّام، تحقيق؛ ط1)، المكتبة العصرية.

المناوي، ع. ب. ت. ا. (1990). *التوقيف على مهمات التعاريف* (ط.1). دار عالم الكتب.

ناظر الجيش، م. ب. ي. (1428). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (علي محمد فاخر وآخرون، تحقيق؛ ط.1)، القاهرة- مصر، دار السلام.

ابن هشام، أ. م. ب. ع. (1985)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، تحقيق؛ ط.6)، دار الفكر.

ابن الوراق، م. ب. ع. (1999). *علل النحو* (محمود جاسم محمد الدرويش، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة الرشد.

Arabic References

al-Azharī, Kh. b. ʿA. (2000). *sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalá al-Tawḍīḥ, aw al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ* (Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Afghānī, Saʿīd. (N. D). *min Tārīkh al-naḥw al-ʿArabī*, Maktabat al-Falāḥ.

al-Anbārī, ʿA. b. M. (2003). *al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, taḥqīq ; 1st ed.), al-Maktabah al-ʿAṣrīyah.

al-Jurjānī, ʿA. b. M. (1983). *alt ʿryfāt* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Jughaiman , M. A. M. (2024). The Relationship Between Linguistic System and Poetic Fabric in Ibn Mushref Al-Ahsaee's Poetry. *Journal of Arts*, *12*(4), 215–234. https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2213

al-Jamḥī, M. b. S. (N: D). *Ṭabaqāt fuḥūl al-shuʿarāʾ* (Maḥmūd Muḥammad Shākir, taḥqīq), Dār al-madanī.

Ibn al-Ḥājib, ʿA. b. ʿA. (1989). *Amālī Ibn al-Ḥājib* (Fakhr Sālim Sulaymān Qadārah, taḥqīq ; Ṭ. 1), Dār al-Jīl, wa-Dār ʿAmmār.

Ḥasan, ʿA: (N. D). *al-naḥw al-Wāfī*, (15th ed:), al-Qāhirah – Miṣr : Dār al-Maʿārif.

al-Ḥandūd, I. b. Ṣ. (2001). al-ḍarūrah al-shiʿrīyah wmfhwmhā ladá al-naḥwīyīn dirāsah ʿalá Alfīyat ibn Mālik, *Majallat al-Jāmiʿah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah, ʿA* (111), 1-80.

Abū Ḥayyān al-Andalusī, M. b. Y. (1998). *Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʿArab* (Rajab ʿUthmān Muḥammad, taḥqīq ; Ṭ. 1), Maktabat al-Khānjī.

Al-Dugan, M. B. A. B. A.. (2022). Poetic Necessity between Serafi and Kairouani A Comparative Study. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, (15), 272–307. https://doi.org/10.53286/arts.v1i15.890

al-Zamakhsharī, M. b. ʿA. (1993). *al-Mufaṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb* (ʿAlī Bū Mulḥim, taḥqīq ; 1st ed.), byrwt-Lubnān : Maktabat al-Hilāl.

Ibn al-Sarrāj, M. b. A. (N. D). *al-uṣūl fī al-naḥw* (ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, taḥqīq), Mu'assasat al-Risālah.

al-Suhaylī, ʿA. b. ʿA. (1992). *natāʾij al-Fikr fī al-naḥw* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Sībawayh, ʿA. b. ʿA. (1988). *al-Kitāb* (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, taḥqīq ; 3rd ed.), Maktabat al-Khānjī.

al-Sīrāfī, A. b. ʿA. (2008). *sharḥ Kitāb Sībawayh* (Aḥmad Ḥasan Mahdalī, wa-ʿAlī Sayyid ʿAlī, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Suyūṭī, J. A. ʿA. (2004). *Muʿjam maqālid al-ʿUlūm fī al-ḥudūd wa-al-rusūm* (Muḥammad Ibrāhīm ʿUbādah, taḥqīq), Maktabat al-Ādāb.

al-Shāṭibī, I. b. M. (2007). *al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah* (1st ed.), Maʿhad al-Buḥūth al-ʿIlmīyah wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmiʿat Umm al-Qurá.

Al-Abdullatif, A. (2024). Prosodic and Rhyme Irregularities in the Poetry of Elia Abu Madi: A Stylistic Study. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(4), 355–378. https://doi.org/10.53286/arts.v6i4.2188

al-ʿUkbarī, ʿA. b. A. (1995). al-Lubāb fī ʿIlal al-bināʾ wa-al-iʿrāb, (ʿAbd al-Ilāh al-Nabhānī, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Fikr.

al-ʿAlāʾī, Ṣ. U. S. (1990m). *al-Fuṣūl al-mufīdah fī al-wāw al-mazīdah* (Ḥasan Mūsá al-shāʿir, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Bashīr.

ʿUmar, U. M. (2003). *al-Baḥth al-lughawī ʿinda al-ʿArab* (8th ed.). Dār ʿĀlam al-Kutub, al-Qāhirah.

al-Ghalāyīnī, M. (1993). *Jāmiʿ al-durūs al-ʿArabīyah* (28th ed.). Lubnān : al-Maktabah al-ʿAṣrīyah.

al-Farāhīdī, A. b. U. (1995). *al-Jamal fī al-naḥw* (Fakhr al-Dīn Qabāwah, taḥqīq ; 5th ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Kaffawī, U. A. (N. D). *al-Kulīyāt : Muʿjam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah* (ʿAdnān Darwīsh wa-Muḥammad al-Miṣrī, taḥqīq), Mu'assasat al-Risālah.

al-Mibrad, M. b. Y. (N. D). *al-Muqtaḍab* (Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaymah, taḥqīq), Dār ʿĀlam al-Kutub.

al-Murādī, Ḥ. b. Q. (1992). *al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-maʿānī* (Fakhr al-Dīn Qabāwah, wa-Muḥammad Nadīm Fāḍil, taḥqīq ; Ṭ. 1), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Malik al-Mu'ayyad, I. b. ʿA. (2000). *al-Kunnāsh fī Fannī al-naḥw wa-al-ṣarf* (Riyāḍ Ḥasan alkhwwām, taḥqīq ; 1st ed.), al-Maktabah al-ʿAṣrīyah.

al-Munāwī, ʿA. b. t. A. (1990). *al-Tawqīf ʿalá muhimmāt al-taʿārīf* (1st ed.). Dār ʿĀlam al-Kutub.

Nāẓir al-Jaysh, M. b. Y. (1428). *tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ Tasʾhīl al-Fawāʾid* (ʿAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, taḥqīq ; 1st ed.), alqāhrt-Miṣr, Dār al-Salām.

Ibn Hishām, U. M. b. ʿA. (1985), *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb* (Māzin al-Mubārak, wa-Muḥammad ʿAlī Ḥamad Allāh, taḥqīq ; 6th ed.), Dār al-Fikr.

Ibn al-Warrāq, M. b. ʿA. (1999). *ʿIlal al-naḥw* (Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh, taḥqīq ; 1th ed.), Maktabat al-Rushd.